ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الصهاينة يواجهون نسخة جديدة من المقاومة في غزة

ايهاب شوقي

بعد عام وثلاثة أشهر من حرب الإبادة على غزة، والتي انتهكت جميع الأعراف والقوانين الدولية، لا تزال المقاومة مستمرة في غزة، بل وفي شمالها الذي يلقى نوعًا خاصًا من الاستهداف والإبادة بحكم ارتباطه بمشروع خاص، ولا تزال المقاومة صامدة على طاولة التفاوض بعد أن ظن العدو «الإسرائيلي» والأمريكي أن المفاوضات لن تشكل إلا بابًا من أبواب الاستسلام وإعلان النصر الساحق للكيان.

ولا شك أن الولايات المتحدة تحاول توظيف زخم وصول الرئيس ترامب للحكم، متوعدة المنطقة بالجحيم، لانتزاع أقصى قدر من التنازلات، ولا شك أن العدو «الإسرائيلي» يستمر في مراوغته واستغلال المفاوضات لأهداف سياسية داخلية، بينما لا يريد إلزام نفسه بأية اتفاقيات طمعاً في استغلال ما يراه فرصة تاريخية مناسبة لتصفية القضية بعد ضعف وهوان الأنظمة العربية الرسمية وانعدام الضغط الشعبي وخروجه من معادلة صناعة القرار الرسمي العربي.

وقد بات معلومًا أن العائق الوحيد الذي يعرقل تصفية القضية هو المقاومة ومحورها الذي دفع أثماناً كبيرة ولا يزال صامدًا ومشكلًا لأهم ورقة قوة في يد المفاوض الفلسطيني، وقبل ذلك يأتي صمود الشعب الفلسطيني وبيئة المقاومة على كامل جبهات المحور والتي عوضت غياب الأغلبية الكاسحة من الشعب العربي والمسلم، بعد اصطفافها وراء المقاومة وولائها وثقتها ورضاها بجميع خيارات قادة المقاومة.

وتمر المنطقة الآن بوضع إستراتيجي غاية في الدقة حيث انتقلت الجولة الممتدة من بداية طوفان الأقصى إلى مرحلة جديدة حاسمة، ولم يعد الرهان بها على الاستنزاف والنقاط بقدر ما أصبح الرهان بها على الإرادة وشجاعة الخيارات، وهو ما يتطلب مناقشة وإلقاء للضوء على بعض المحاور الآتية:

١- صفرية المعركة:

فقد بدا واضحاً أن العدو «الإسرائيلي» يلعب معركة صفرية، ليس في فلسطين ومع مقاومتها فقط، بل في كامل المنطقة، وقد دفعه زخم سقوط النظام السوري للتفتيش عن المزيد من المطامع، وهو ما جعله يتجرأ على نشر خرائط لضم الضفة ونشر تقارير ومقالات تتحرش بالجيش المصري وتتحدث عن سيناء، وفوق ذلك يحاول لعب أكثر الالعاب خطورة في لبنان عندما يلوح بالبقاء بعد انتهاء مهلة وقف إطلاق النار ويحاول هو وأعوانه داخل وخارج لبنان زيادة الضغط على المقاومة للقبول بأوضاع تغير المعادلات التي استقرت منذ ٢٠٠٦، بل واتخذت مساراً تصاعدياً.

٢- نزول أميركا إلى الميدان:

فبعد أن كانت القيادة الأمريكية للعدوان محل التحليل والشواهد والاستنتاجات بعد الأداء المنافق لإدارة بايدن في بدايات الحرب، تحولت مع الوقت لتدخل صريح بعد الوصول لحرج بالغ للعدو، وهو ما جعل أميركا تخلع قناعها وتحارب بيدها في اليمن لإنهاء حرب الإسناد اليمنية، وتدخل بثقلها على خط التفاوض في لبنان لحماية العدو من صواريخ ومسيرات حزب اللّه، ومؤخراً دخلت مع إدارة ترامب التي تستعد لاستلام الحكم لمرحلة التهديد الصريح بالجحيم إذا لم تفرج حماس عن الأسرى وهو تحول جذري من المظهر المخادع لدور الوسيط إلى المظهر الحقيقي للطرف الرئيسي في الصراع.

٣- الصمود الأسطوري للمقاومة:

بعد كل هذا الخذلان العربي والإسلامي شعبياً ورسميًا، وبعد انكشاف عجز القانون الدولي والمنظمات الأممية عن حماية شعب غزة وعن ردع «إسرائيل» عن جرائم الحرب في غزة والضفة ولبنان واليمن، وعن انتهاك الاتفاقيات الدولية، ورغم الضربات القاسية التي تلقاها المحور المقاوم، فإنه يقف صامدًا كما كان في بداية المعركة، وثابتًا على مطالبه بوقف العدوان وعدم السماح بتغيير المعادلات وتصفية القضية المركزية.

فالمقاومة في غزة تحولت إلى نمط اخطر على العدو بشهادة خبراء العسكرية، وهو نمط حرب العصابات واستخدام تكتيكاتها التي تسقط القتلى والمصابين بشكل يومي من جيش الحرب الصهيوني، كما تنطلق الصواريخ من كامل جغرافيا القطاع، والأهم أنها تنطلق من شمال غزة الذي تطبق به خطة الجنرالات بهدف الإخلاء والتهجير.

وبدلاً من تصفية حماس والمقاومة، بات الشباب الفلسطيني رديفًا لحركات المقاومة، وكما أعلن في وقت سابق، المتحدث باسم «كتائب القسام» أبو عبيدة، أن «القدرات البشرية لكتائب القسام بخير كبير»، وأعلن أنه تم تجنيد آلاف المقاتلين الجدد خلال الحرب.

وبعد ارتقاء ما يقرب من ٤٦ ألف شهيد بنسبة ٢٪ من عدد سكان غزة، وعدد جرحى يقترب من ١١٠ ألف جريح بنسبة تقارب ٥٪ من عدد السكان البالغ عددهم نحو مليونين و٣٠٠ ألف نسمة، لا يزال أهل غزة ثابتين ومتمسكين بأرضهم ولا يبالون بالموت ولا بالمجازفة بمحاولة العودة لديارهم المهدمة عند أي فرصة تلوح رغم انتشار قناصة العدو ومسيراته التي تستهدف من يحاول العودة.

ولا تزال معارك الإسناد قائمة، وتستهدف العمق الصهيوني، فاليمن يطلق يومياً صواريخه على الكيان وقادته في أميركا، ولبنان يده على الزناد ولن يسمح بتراجع المعادلات، وتبقى جميع الاحتمالات مفتوحة كما بينت قيادة المقاومة.

بينما العدو الذي أعلن جيشه، أنه منذ بداية الحرب وحتى نهاية عام ٢٠٢٤ قتل ٨٩١ من جنوده، فيما أصيب أكثر من ٥٥٠٠ آخرين، تعصف بجبهته الخلافات والانقسامات ولا يستطيع تحرير أقل من ١٠٠ أسير منذ عام وثلاثة شهور.

٤- مفاوضات بروح الإذعان:

ولعل المفاوضات الجارية حالياً هي أغرب نوع من أنواع المفاوضات، فالوسطاء والعدو يشكلون ضغوطًا على المقاومة للتنازل، ولايملكون ورقة ضغط على الكيان، كأن المفاوضات صورة مطلوبة لذاتها وليس للحل، وهي ورقة يستغلها العدو لتهدئة الداخل الصهيوني وتظاهرات أهالي الأسرى، وللتظاهر أمام الرأي العام الدولي بأنه منخرط في عملية سياسية تواجه مشكلات فنية أو خلافات.

بينما حقيقة الأمر أن العدو ماض في مشروعه التصفوي ومعركته الصفرية وكل ما يريده هو استسلام المقاومة إما ميدانيًا، وإما على طاولة المفاوضات وانتزاع راية بيضاء سياسية لإعلان النصر الساحق.

ربما حقيقة الوضع الميداني، عبر عنها بدقة مراسل الشؤون العسكرية في إذاعة الجيش الصهيوني، أمير بار شالوم، عندما قال نصاً: «إن الجيش لم يعد يواجه ما كان يسمى جيش حماس، ولكنه الآن يواجه عصابات، وقد وصل لوضع لا يمكنه فيه الوصول لآخر المخربين (المقاومين)»، وهو رأي ابنه رئيس قسم الدراسات الفلسطينية في جامعة «تل أبيب»، ميخائيل ميلشتاين الذي قال للقناة ١٢: «إن الجيش «يواجه الآن النسخة الثانية من حماس».

وهنا تقول المقاومة للرئيس ترامب الذي يلوح بالجحيم، إن الصهاينة سيواجهون النسخة الجديدة من جميع حركات المقاومة إذا لم تتم تسوية الأمور ووقف إطلاق النار على قاعدة احترام وجود مقاومة وحق تاريخي ومعادلات ترسخت بدماء أعظم شهداء الأمة ولن تسمح المقاومة بتراجعها، وهذه المفاوضات تشكل فرصة للكيان ورعاته للنزول عن الشجرة ولا تشكل بابًا من أبواب الاستسلام لمقاومة لا وجود للاستسلام في قاموسها.

العدو قلق من تدفق السلاح إلى الضفة الغربية

أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن جيش الاحتلال استولى يوم السبت الماضي على شحنة من ٢٠ مسدسًا حاول فلسطينيون إدخالها إلى نابلس، عبر نقطة التفتيش في شرق المدينة، باتجاه مستوطنة «إيتمار»، وقالت إن ٢٠ مسدسًا ليست سوى نقطة في بحر الأسلحة التي تغمر الضفة الغربية، والتي يتم تهريبها عبر الحدود المثقوبة مع الأردن.

ووفق الصحيفة، ما يقلق جيش الاحتلال هو المجهول المفقود، فهو لا يعرف كم من الأسلحة يمتلك الفلسطينيون في الضفة.

بحسب تقدير استخباري من قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال قبل عامين، فإن في سُدس منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية يوجد سلاح قاتل، بدءًا من المسدس، مرورًا بالبندقية البدائية وصولاً إلى الكلاشينكوف أو بندقية M-١٦ التقنية.

وتتحدّث الصحيفة عن أن «هدف الجيش «الإسرائيلي» هو إبقاء الضفة كساحة ثانوية. ومع ذلك، فإن أعماله الهجومية لا تتوقف أبدًا في عمق المنطقة الفلسطينية، مع عمليات مشاة نظامية الشهر المقبل إلى الضفة، للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، ويدور الحديث عن لواء الناحل، الذي ستنتشر كتائبه في أماكن مثل الخليل ونابلس، على أن يعود الجنود الصهاينة من كتائب المدفعية بشكل تدريجي في هذه الفترة للقيام بمهام الأمن الجاري في الضفة الغربية، بعد أن يتمّ سحب بطارياتهم تدريجيًا من مناطق أخرى.

ويُشير مسؤولون في جيش العدو «نحن نعلم جيدًا ما معنى التصعيد في «الضفة الغربية» مع الحاجة إلى تعزيز القوات بشكل كبير وتحويل الموارد والاهتمام من غزة ولبنان وسورية، التي هي الساحات الرئيسية التي حددتها هيئة الأركان العامة، ومن المهمّ أن تبقى كذلك".

المعضلة الكبرى، تتابع الصحيفة، هي كيفية التعامل مع مسيرات «المسلّحين» الفلسطينيين في شوارع المدن الفلسطينية في وضح النهار، على بُعد ٢٠ دقيقة من «كفار سابا». في اللواء المناطقي «إفرايم»، على سبيل المثال، تقرّر اقتحام بري في كل مرة يتم فيها تحديد مسيرة كهذه، حتى لو كانت مسيرة جنازة لمقاتل وتضمّ مئات المشاركين. ولكن حتى الآن، لم تنجح المحاولات في هذا السياق.

وتُكمل «مستوطنات كثيرة في الضفة الغربية تتلقّى مكونات أمنية إضافية تحت خطة «المستوطنة كقلعة»، وتم توزيع أكثر من ٧٠٠٠ سلاح ناري على المستوطنين، بينهم أعضاء مجموعات تأهب معززة ودائمة.. ما لم يحدث بعد؛ على الرغم من تهديدات العبوات الناسفة المحسّنة والمتزايدة والتي أدت في السنة الأخيرة إلى مقتل ثلاثة جنود في «شومرون»، إلا أن دخول ناقلات الجند المدرعة لم يحصل".

وتختتم أن «الدبابات لا يُتوقع أن تعود قريبًا إلى رام اللّه أو جنين، لأول مرة منذ الانتفاضة الثانية، على الرغم من اكتشاف صاروخ مضاد للدبابات للمرة الأولى في مخيم اللاجئين في جنين، خلال العملية الطويلة التي تنفّذها أجهزة الأمن الفلسطينية والتي ما تزال مستمرة هناك".

قراءة في خطاب القَسَم

ناصر قنديل

ربما يكون خطاب القَسَم للرئيس العماد جوزف عون، أول خطاب رئاسيّ ينطلق من توصيف متطابق مع روحيّة اتفاق الطائف لمهمة رئيس الجمهورية، الذي بقيت تطلعات الرؤساء المتعاقبين بعد الطائف، سواء مَن كانت شخصيته وظروف وصوله إلى الرئاسة وحجم الدعم الداخلي والخارجي الذي يحظى به، تؤهله للتطلع إلى محاكاة دور رئيس الجمهورية قبل الطائف، أو ممن لا يملك ما يؤهله لهذه المحاكاة، لأن نظرية الرئيس القويّ بقيت هاجساً عند الذين تعاقبوا على الرئاسة، في مخاطبة بيئة شعبويّة تتم تغذيتها بعصبية طائفية توحي بأن هذا الرئيس سوف يُعيد للرئاسة بالممارسة ما خسرتها في النصوص، باعتبارها رمز الحضور السياسي للمسيحيين، بكونها تمثل أعلى منصب في الدولة وهي مخصّصة للطائفة المسيحية. وقد تكرّر حضور هذا الهاجس في زمن الدور السوري أو بعد انتهاء هذا الدور، وجاء خطاب القَسَم هذه المرّة محدداً ودقيقاً في توصيف دور الرئيس بصفته، حَكَماً عادلاً بين المؤسسات، وهي السلطات الدستورية التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي يتعهّد الرئيس برعاية تعاونها واستقلالها، والعمل مع الحكومة المقبلة على إعداد مشروع قانون لضمان استقلال السلطة القضائية باعتبارها ضلعاً من أضلاع مثلث السلطات المستقلة، كما نصّ على ذلك اتفاق الطائف دون أن يتحوّل هذا النص الى حقيقة قانونية.

في خطاب القَسَم لغة متواضعة لجهة التعهدات، بحيث إن العهد الشخصي للرئيس يتحوّل إلى تأكيد على حق الدولة في مكان، والتأكيد على الحق مختلف عن التعهّد بتحويله إلى سياسة، والسياسة حيث وردت كانت مرفقة بعبارة العمل مع الحكومة، أو الدعوة إلى مناقشة. ففي الخطاب تأكيد على حق الدولة باحتكار السلاح. وهذا التأكيد تترجمه سياسة مضمونها الدعوة لمناقشة سياسة دفاعيّة متكاملة، وفي الخطاب تمسّك باستقلالية القضاء لكن من

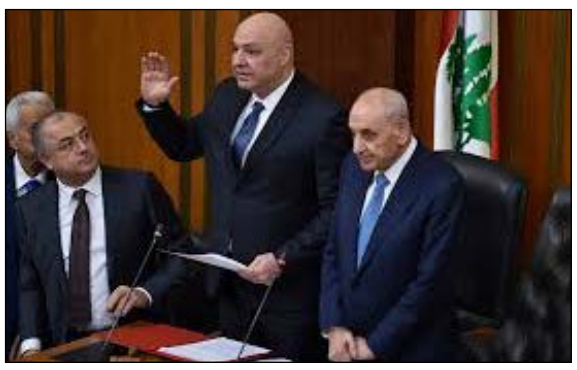

خلال العمل مع الحكومة على إقرار مشروع قانون لهذا الغرض. وفي الخطاب إيمان بإعادة هيكلة الإدارة العامة لكن من خلال الربط بالعهد مع المجلس النيابي والحكومة. وفي الخطاب رؤية لتنظيم العلاقة مع سورية وأولوية لملف عودة النازحين، لكن الربط فوريّ بمعادلة السعي مع الحكومة المقبلة والمجلس النيابي الكريم إلى وضع آلية واضحة قابلة للتنفيذ الفوري تعيدهم إلى وطنهم.

في خطاب القَسَم تطلعات إصلاحيّة واقعيّة ومدروسة، تأخذ بالاعتبار الانفتاح على سقوف جديدة، لكنها تبقي التفصيل للحوار الوطني ودور الحكومة ومجلس النواب، ولذلك لم يغفل ولم يفصل الخطاب في آن واحد، لم يغفل الحاجة "لتطوير قوانين الانتخابات بما يعزّز فرص تداول السلطة والتمثيل الصحيح والشفافية والمحاسبة"، و"أن أعمل على إقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية الموسّعة بما يخفف من معاناة المواطنين ويعزز الإنماء المستدام والشامل"، لكنه لم يفصل ويتبنّ تصوراً محدداً لملفي قانون الانتخاب واللامركزية، ومثلها المداورة في وظائف الفئة الأولى، كترجمة للمادة ٩٥ من الدستور لجهة عدم تخصيص طائفة بمنصب، ومثلها إيلاء الاهتمام بالضمان الاجتماعي والمدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية.

في الشأن الوطنيّ الذي توزّع على ملفات حساسة تناولها بعناية، ملف الاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية، وملف المخيمات الفلسطينيّة وملف النزوح السوريّ، حيث تجنب خطاب القَسَم تبنّي أي خطاب يلاقي ما تنتظره الفئات الداخلية والخارجية المتقابلة، فهو في شأن الاحتلال وسلاح المقاومة ليس خطاب المقاومة، لكنه ليس خطاب أعداء المقاومة والمتربّصين بها. وهو في ملف المخيمات الفلسطينية يتبنّى بسط سلطة الدولة لكنّه متمسك بحماية الكرامة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وفي ملف النزوح يدعو لخطط عاجلة تضمن عودتهم لكن بعيداً عن الروح العنصرية.

في القضية الأشدّ حساسية التي تمثلها مسألة التحرير والمواجهة مع الاعتداءات الإسرائيلية وسلاح المقاومة، نجح الخطاب بالابتعاد عن القوالب الجاهزة، معتمداً منهجيّة كان يبشّر بها الرئيس الراحل سليم الحص تقوم على تحديد القضيّة وتوصيف المشكلة على قاعدة عدم الذهاب للتخلّي عن القضيّة بداعي السعي لحل المشكلة، وكل سعي لقضية تنتج عنه مشكلة أو أكثر. والمهم هو أن نعالج المشاكل دون أن ننال من القضية ونسيء إليها، ودون أن يؤدي إيماننا بالقضية والتمسك بها إلى تجاهل المشاكل التي تنتج عن ذلك. والقضية هنا هي حماية لبنان وتحرير أرضه والتصدّي للاعتداءات على سيادته. والمشكلة هي المساس بحق الدولة في احتكار السلاح، حيث تتولى المقاومة التحرير والتصدّي للاعتداءات، فيقوم الخطاب على معادلة تحمّل الدولة مسؤوليّة التحرير وخوض الحروب والتصدّي للاعتداءات، ولهذا الغرض يدعو للاستثمار في الجيش، ويدعو بالتوازي لمناقشة استراتيجية للأمن الوطني من ضمنها سياسة دفاعيّة، وتعالوا نكتشف واقعياً كيف ننجح بالسيطرة على المشكلة وتجزئة الحلول لها ووضع خطط مرحليّة لبلوغها، دون أن تسقط القضية، فتبقى القضية أن نحرّر الأرض ونواجه الاعتداءات ونحن نؤكد على حق الدولة باحتكار السلاح، وما بينهما نستثمر على الجيش ونجد الحلول السياديّة لتوظيف كل سلاح، إلى أن نصل إلى مرحلة لا تبقى فيها حاجة لسلاح آخر.

بين دورتي الانتخاب

كثيرة هي الرسائل والحقائق التي عبرت ما بين دورتي الجلسة النيابية المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية والتي انتهت بانتخاب العماد جوزف عون رئيساً بـ ٩٩ صوتاً في الدورة الثانية.

كانت مهمة الدورة الأولى إظهار حقيقة الأحجام السياسية لمؤيدي المقاومة وخصومها من جهة، وإظهار حجم قدرة الضغوط الدولية والإقليمية في أشدّ الظروف المساعدة لها على تحويل لبنان إلى محميّة تديرها القوى الخارجيّة بمعزل عن الرأي السياسي الوطني في الداخل.

نجح مؤيّدو المقاومة بإظهار أن كل ما حصدته حملة العداء للمقاومة ومحاولات عزلها بدعم خارجي وتحشيد داخلي هي أضعف من أن تجمع نصف المجلس النيابي لأن الـ ٧١ صوتاً التي نالها العماد عون في الدورة الأولى ليست أصواته، وقد نال ٩٩ صوتاً في الدورة الثانية، بل هي أصوات تحالف الداخل والخارج الهادف لعزل المقاومة. ويعرف هذا التحالف أنه من ضمن الـ ٧١ صوتاً التي جمعها ٨ أصوات من مؤيدي المقاومة هم أعضاء كتلتي الوزيرين سليمان فرنجية وفيصل كرامي، أي أن الحاصل الفعلي لحملة العزل أقل من نصف أعضاء مجلس النواب، بينما كانت توقعات أصحاب الحلف بلوغ رقم الـ ٨٦ صوتاً أي ثلثي مجلس النواب من دون الثنائي المؤيد للمقاومة.

نجح الثنائي المؤيد للمقاومة بإظهار حقيقة أنه عصيّ على الكسر وعلى العصر فهو لن يمرّ بأيام أصعب من هذه الأيام، وعندما ينجح بإلزام قوى دولية كبرى وقوى إقليمية فاعلة بأن تعترف بالحاجة للتوافق مع الثنائي كي تنجح وإلا فلا فرص للنجاح، فهو يثبت أنه القوة السياديّة الصادقة التي لا تنفع معها حملات الترغيب ولا الترهيب.

نجح الثنائي بأن يظهر أن التوافق هو الممرّ المضمون لتحقيق النجاح في الاستحقاقات وأن روح الغلبة تؤخّر ولا تنفع، وعندما تحقق التوافق سارت الأمور بسلاسة وتمّ الانتخاب.

نجح الثنائي بإثبات زيف الكلام عن هزيمة المقاومة بعد حرب الجنوب، وإثبات زيف الحديث عن ضعف المقاومة وهزالها بعد التغيير في سورية، مثبتاً أن المقاومة قويّة وقادرة وأن وزنها التمثيليّ الشعبيّ والسياسيّ يجعل منها شريكاً فاعلاً في كل استحقاق.

البناء